

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

---0---

سلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

---0---

بيان

الإطلاق الرسمي لحملة ضد سرقة الهواتف النقالة

شرع المدير العام لسلطة الضبط للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، السيد قاصب أحمد، أمس الأربعاء 09 نوفمبر 2005، في الإطلاق الرسمي لحملة ضد سرقة الهواتف النقالة. هذه الظاهرة التي تأخذ نسبا مخيفة في المجتمع الجزائري.

وقد أشركت سلطة الضبط المديرية العامة للأمن الوطني والدرك الوطني وكذا متعملي الهاتف النقال الثلاثة لدراسة الوسائل الواجب اتخاذها للقضاء على هذه الآفة أو على الأقل الحد من انتشارها.

وقد تم ولهذا الغرض إنشاء ثلاث لجان:

- 1- اللجنة التقنية لدراسة الوسائل الواجب القيام بها لتوقيف الهواتف المسروقة.
- 2- اللجنة التطبيقية لتحديد الإجراءات الواجب على المواطن تطبيقها عند سرقة هاتفه.
- 3- لجنة الإعلام لتحسيس المواطن وتحضيره لهذه العملية.

وقد طلبت اللجنة التقنية من المتعاملين الثلاثة حيازة الأجهزة (EIR) التي تسمح لهم بتوقيف الهواتف المسروقة انطلاقا من IMEI أو الرقم التسلسلي.

وقد حددت اللجنة الثانية الخطوات الواجب اتخاذها من طرف المواطن الذي وقع ضحية سرقة قصد توقيف هاتفه النقال وهي:

1. الاتصال بخدمة الزبائن التابعة للمتعامل قصد توقيف خط الهاتف.
2. إيداع شكوى لدى الشرطة أو الدرك الوطني الأقرب من مكان سرقة الهاتف مع إعطاء رقم IMEI الهاتف المسروق.
3. إيداع نسخة من شهادة إيداع الشكوى لدى خدمة الزبائن التابعة للمتعامل.

أطلقت اللجنة الثالثة خلال فصل الصيف حملة مسبقة والمتمثلة في إرسال رسائل قصيرة لتحسيس المشتركين ودعوتهم لتسجيل IMEI والتخلي باليقظة. وقد تعود المواطن على الرمز #06* الذي يسمح له بالنفاز إلى 15 رقما من IMEI الخاص به قبل إطلاق الحملة. وقد نشرت نفس اللجنة مطويات المتواجدة حاليا في كل نقاط البيع الخاصة بالمتعاملين ومراكز البريد وأيضا في مراكز الشرطة وهذا لشرح معالم هذه العملية والتي هدفها الأساسي هو إعلام وتحسيس المواطن حول سرقة الهواتف النقالة.

سيرافق هذا الجهاز، في الأيام المقبلة، إطار تنظيمي وقانوني، وتقوم حاليا لجنة ترأسها مصالح وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تشاركها سلطة الضبط والمديرية العامة للأمن الوطني ووزارة العدل ووزارة التجارة بصياغة مرسوم أو تشريع لمنع تغيير أو تمويه الـ IMEI (flashage)

وقد أجاب المدير العام لسلطة الضبط، السيد غاصب أحمد، عن أسئلة الصحفيين المتعددة اللذين جاؤوا لتغطية هذا الحدث وذكر الحاضرين بأنه لا يمكن لهذه العملية أن تتجح دون مساعدة الجميع وبالخصوص الصحافة التي تلعب دورا هاما في مثل هذه الأعمال.